

## غزة تغير قواعد اللعبة

## إفرايم كام\*

## بعد عملية "عمود سحاب":

## ميزان [الربح والخسارة] بين الطرفين\*\*

تعالج هذه المقالة الميزان بين الطرفين بعد انتهاء عملية "عمود سحاب"، مع التشديد على أنه في المرحلة الحالية ما زال هناك تساؤلات كثيرة مطروحة بشأن نتائج العملية، وتفصيلات التسوية المستقبلية بين إسرائيل و"حماس" هذا إذا تم التوصل إلى تسوية. ولهذا السبب يجب التعامل مع هذا التحليل بصفته خلاصات مؤقتة، مع احتمال أن يبدو ميزان الإنجازات والإخفاقات بين الطرفين مختلفاً مع مرور الزمن، مثلما حدث في تحليل نتائج حرب لبنان الثانية.

## المستوى العسكري (القيادة

## العسكرية)

من الزاوية العسكرية خرجت

في إثر انتهاء عملية "عمود سحاب" ادعى كل طرف الانتصار. فحكومة إسرائيل أعلنت أن أهداف العملية كلها تحققت، بينما صرّحت قيادة "حماس" أن إسرائيل استجابت لجميع مطالبها، وأنه في أعقاب القصف الصاروخي الذي حدث، فإن إسرائيل ستفكر ألف مرة قبل أن تهاجم القطاع. ومن الواضح أن أحد الطرفين، على الأقل - وعلى ما يبدو الاثنان معاً - يقدمان صورة جزئية عمّا حدث. ففي الجانب الإسرائيلي ادعى كثيرون أن الأهداف التي حققتها إسرائيل كانت جزئية، وأنه عاجلاً أم آجلاً ستضطر إلى التحرك مرة أخرى ضد القطاع. أمّا "حماس" فلجأت إلى الكذب من أجل تأكيد روايتها أنها انتصرت في المواجهة.

\* باحث في معهد الدراسات الاستراتيجية.

\*\* المصدر: "بعد عملية عمود سحاب (قطاع غزة، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢)"، (بالعبرية)، إعداد شلومو بروم (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، كتيّب الأبحاث رقم ١٢٣، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢).

ترجمة: رندة حيدر.

القتال الأساسية التي تملكها "حماس" ضد إسرائيل. وستبقى منظومة الصواريخ سلاحاً مهماً في يد الحركة، حتى لو جرى اعتراضها بنسبة عالية، وستظل "حماس" قادرة بواسطتها على تعطيل مجرى الحياة العادية في المناطق التي هي عرضة للقصف، علاوة على قدرتها على إلحاق الخسائر بالأرواح والأموال، فضلاً عن أن تكلفة عمليات اعتراض هذه الصواريخ عالية نسبياً. لكن، من المتوقع أن تدرك "حماس" أنها، مع ظهور "القبة الحديدية"، خسرت إلى حد كبير الوسيلة الأساسية التي لديها لمهاجمة إسرائيل، مع الأخذ في الاعتبار احتمالات تطوير أداء هذه القبة وتوسيع نطاق انتشارها. ومن جهة أخرى ستدرك "حماس" أن فرص محاولاتها مواجهة "القبة الحديدية" ستكون مرتبطة بقدرتها على بناء مخزون كبير من الصواريخ، الأمر الذي سيسمح لها بإطلاق عدد كبير منها في كل صلية، ومرتبطة أيضاً بنجاحها في إيجاد السبل للمحافظة على الصواريخ البعيدة المدى.

وفضلاً عن تعطيل مجرى الحياة الاعتيادية في جنوب إسرائيل، فقد سجلت "حماس" لمصلحتها أيضاً إطلاق الصواريخ على تل أبيب، ومن المحتمل أن تكون بذلك قد سجلت نقاطاً لمصلحتها وسط الجمهور الفلسطيني، لكن هذه النقاط قليلة إجمالاً. غير أن إطلاق هذه الصواريخ أظهر تحديداً ضعف "حماس"، إذ إن عددها كان محدوداً، وجرى اعتراضها كلها بواسطة "القبة الحديدية"، ولم تؤد إلى وقوع أضرار لا بالأرواح ولا بالأموال. وقد اضطرت "حماس" إلى وقف إطلاقها قبل انتهاء القتال، ربما بسبب

إسرائيل من المواجهة في القطاع منتصرة، وذلك على أكثر من صعيد. فقد وُجّهت خلال العملية ضربة قاسية إلى المنظومة الصاروخية لـ "حماس" وسائر التنظيمات في القطاع، وإلى البنية التحتية ومنصات إطلاق الصواريخ ومستودعاتها، وبصورة خاصة إلى منظومة صواريخ فجر- 5، مع أن جزءاً صغيراً من منظومة الصواريخ الطويلة المدى نجا وظل يقصف إسرائيل حتى موعد التوصل إلى وقف إطلاق النار. وكانت "حماس" والتنظيمات الأخرى في القطاع استثمرت في هذه المنظومة أموالاً وفيرة وأعواماً طويلة من العمل. ويضاف إلى ما سبق الخسائر التي لحقت بجهاز القادة والمقاتلين في هذه التنظيمات. وخلال العملية برهن الجيش الإسرائيلي عن قدرة اختراق استخباراتية عميقة ونوعية ساعدته على تجنب إلحاق أضرار لا ضرورة لها بالسكان المدنيين. وبصورة عامة يمكن القول إن العملية نُفذت بحذر ومن دون أخطاء أو عثرات مهمة.

وبرز خلال القتال عنصر لا يقل أهمية عما سبق هو أن منظومة "القبة الحديدية"، ولأول مرة، حققت نسبة نجاح تُقدر بنحو ٨٤٪. والمعنى الأساسي لذلك هو النجاح إلى حد كبير من تقليل الإصابات والأضرار الناتجة من قصف الصواريخ، بالتكامل مع استخدام الوسائل التحصينية، ومع الانضباط والصمود القوي للسكان في إسرائيل. ومع ذلك، فإن ما حدث يحمل دلالة مهمة بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني. فالسلاح الصاروخي، وفي طليعته صواريخ فجر المتطورة، هي وسائل

كانت قصيرة نسبياً. وفي هذا الإطار كان التفاهم مع الإدارة الأميركية جيداً نسبياً، وساهم إلى حد ما في تغيير الانطباع الذي ساد خلال العام الماضي، بوجود خلاف مع هذه الإدارة بسبب المشكلة الإيرانية. ومن شأن هذا الدعم الأميركي أن يساعد إسرائيل في شن عملية عسكرية جديدة في حال اتضح أنها مبررة ولا تحتل التأخير.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الدور الذي قامت به مصر خلال العملية وبعدها، ذلك بأن النظام الجديد في مصر، بعكس نظام مبارك الذي كان ينظر إلى "حماس" بصفاتها خطراً وأداة إيرانية، تربطه بالحركة علاقة أيديولوجية عبّر عنها عملياً ونظرياً. ومن هذه الزاوية، فإن تغيير الزعامة في مصر صبّ في مصلحة "حماس"، ومن المحتمل أن استعداد الحركة لتخطّي "الخطوط الحمر" في المواجهة مع إسرائيل قبل العملية العسكرية، قد تأثر بصعود "الإخوان المسلمين" إلى السلطة في مصر. ويمكن القول إن تخوف إسرائيل المتزايد من الإضرار بعلاقات السلام مع مصر، يشكل قييداً مهماً على حرية قيامها بعمل عسكري ضد غزة، وخصوصاً على قيامها بعملية برية هناك. لكن على الرغم من ذلك، ومن وجهة نظر النظام السياسي الجديد في مصر، فإن ثمة نقاطاً سلبية في سلوك "حماس" من شأنها إلحاق الضرر بمصالح هذا النظام وبسيطرته على شبه جزيرة سيناء، فضلاً عن قلق هذا النظام إزاء عمليات تهريب السلاح من سيناء إلى القطاع. علاوة على ذلك، رأى الرئيس المصري محمد مرسي في المواجهة بين الحركة وإسرائيل فرصة كي يضطلع بدور أساسي في وقف النزاع وإيجاد حل

قلّتها. ومن جهة أخرى، فإن "حماس" تستطيع أن تسجل لمصلحتها حقيقة أن إسرائيل ارتدعت في نهاية الأمر عن القيام بعملية برية في القطاع، على الرغم من تهديدها بذلك وقيامها بالاستعدادات اللازمة. وجزءاً من ذلك فقد التهديد الإسرائيلي بالقيام بعملية برية شيئاً من صدقيته، نظراً إلى أن السبب الذي ردع إسرائيل عن القيام بهذه العملية ليس الخوف من البقاء مدة طويلة في القطاع فقط، ومن رداً فعل المجتمع الدولي في حال وقوع ضحايا بين المدنيين، بل التخوف أيضاً من أن تؤدي العملية البرية إلى إلحاق الأذى الشديد بالعلاقات مع مصر.

### على الصعيد السياسي

إذا كان من الواضح أن كفة إسرائيل كانت راجحة على الصعيد العسكري، فإن الصورة على الصعيد السياسي تبدو أكثر تعقيداً. فمن النقاط التي تُسجل لمصلحة إسرائيل حصول العملية على دعم واسع من جانب حكومات الغرب، وقد ساعد إسرائيل في ذلك عدة عوامل: كون "حماس" وسائر التنظيمات في قطاع غزة ما زالت تُعتبر من جانب أغلبية الحكومات في الغرب تنظيمات إرهابية، وأنه يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها في مواجهتها؛ اقتناع أغلبية الحكومات في الغرب بالحجة الإسرائيلية القائلة إن التنظيمات الفلسطينية هي التي استفزت إسرائيل، ومن هنا فإن ردها على الاستفزاز أمر مشروع؛ الإصابات وسط المدنيين في قطاع غزة كانت قليلة جداً، والمدة التي استغرقتها العملية

مكانة "حماس" الدولية له نتائج أخرى لا يرغب فيها أحد باستثناء المتطرفين. فتعزيز موقع الحركة جاء على حساب إضعاف موقع السلطة الفلسطينية، وأبو مازن بصورة شخصية، على الأقل مؤقتاً. ويمكن الافتراض أن إسرائيل ستعرض لضغوط حكومات في الغرب من أجل المساعدة في ترميم مكانة السلطة الفلسطينية.

غير أن ثمة وجهاً آخر لهذا الإنجاز، فقد حظيت "حماس" بتأييد واضح في الشارع الإسلامي والعربي والفلسطيني الذي تماهى معها بسبب صراعها مع إسرائيل وصمودها في وجهها، لكن أحداً لم يهب إلى مساعدتها عملياً خلال المواجهة، ولا حتى حفاؤها، فإيران لم تكن، على أي حال، قادرة على فعل شيء كثير، وحزب الله فضل المحافظة على الهدوء في منطقتة، بينما اكتفى الشارع في مناطق السلطة الفلسطينية بإظهار تضامنه، مع الامتناع من إشعال الغرائز. وهناك إنجاز آخر مهم حققته "حماس" نتيجة الوساطة المصرية لوقف إطلاق النار، فقد وافقت إسرائيل على إعطاء الحركة مكافآت، وعلى إجراء نقاش إضافي للتسوية المستقبلية، وأن تقدم في إطار هذا النقاش ردها على المطالب الأساسية للحركة من إسرائيل. ففي تلك الأثناء، وقبل التوصل إلى اتفاق، وافقت إسرائيل بصورة فورية على تقديم تسهيلات محددة تتعلق بالحصار المفروض على غزة. وبين الموضوعات المطروحة للنقاش في التسوية المستقبلية مع إسرائيل إيمان [موافقة هذه الأخيرة] على تعهدات مهمة تجاه "حماس"، بينها: فتح المعابر، ورفع الحصار عن القطاع

له. كما أن رغبة مرسى في القيام بدور الوسيط الأساسي بين الطرفين والمحافظة على مصالح بلده حتى في العلاقة مع "حماس"، دفعته إلى عدم اتخاذ موقف واضح أحادي الجانب مؤيد للحركة، وإلى الأخذ في الاعتبار مطالب إسرائيل وحاجاتها، وإقامة اتصال وثيق بالإدارة الأميركية، ومحاولة إيجاد حل وسط بين الطرفين. وهذه الاعتبارات جميعاً حالت دون إلحاق الضرر بالعلاقات المصرية - الإسرائيلية في أثناء العملية، إذ اكتفى النظام المصري باستدعاء سفيره في إسرائيل للتشاور، وإرسال رئيس الحكومة المصرية في زيارة للقطاع، وامتنع من تصعيد ردة فعله. وساهمت هذه الاعتبارات في حدوث حوار مباشر بين إسرائيل ومصر - ولو أنه لم يكن مع محمد مرسى شخصياً - من أجل وقف النزاع وتحديد الترتيبات التي تعقبه. ومن هذه الزاوية، فإن ظهور النظام المصري الجديد وسيطاً أساسياً خلال الأزمة وبعدها، هو خطوة إيجابية ومهمة في نظر إسرائيل.

ونظراً إلى أن عملية "عمود سحب" لم تهدف إلى الحسم العسكري، فقد كان واضحاً أنه لم يكن ممكناً التوصل إلى اتفاق من دون التحاور مع "حماس"، ولو بصورة غير مباشرة، وبذلك تحولت الحركة إلى طرف أساسي في اللقاءات التي جرت لوقف القتال وإيجاد حل للصراع، إذ اضطرت الأطراف التي تصدّت لمعالجة الموضوع إلى التحادث معها مباشرة أو بصورة غير مباشرة، الأمر الذي صبّ في مصلحتها، وجعلها تبدو طرفاً لا بد من التحاور معه، كما أنه حسن مكانتها الدولية. بيد أن تحسن

بالضرورة التحليل الذي تجريه الحركة لنفسها بعد انتهاء القتال. ويمكن الافتراض أن حصيلة هذا الميزان في نظر "حماس" إيجابية جداً، فالحركة ستركز على صمودها في المواجهة على الرغم من الخسائر التي تكبدتها، وعلى إثبات قدرتها على تحقيق تهديدها بقصف تل أبيب، وقدرة منظومتها الصاروخية، وعلى الدعم الذي حظيت به من جانب سكان القطاع، وعلى إنجازاتها السياسية. وإذا كان تقدير "حماس" أنها خرجت من المواجهة منتصرة، فإن هذا ربما يدفعها إلى الاستنتاج أنها تملك هامشاً من حرية العمل لمواصلة مواجهتها ضد إسرائيل عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. لقد سبق أن قلنا في بداية هذه المقالة أن تحليل إنجازات الطرفين والقيود المفروضة عليهما هو تحليل مرحلي قد يتغير مستقبلاً. والسؤال الأساسي في هذه المرحلة: ما هو الاتفاق الذي سيجري التوصل إليه بين الطرفين؟ وهل فعلاً سيتم التوصل إليه؟ ومن الواضح أن "حماس" ستبذل جهداً كبيراً، مثلما وعدت، من أجل إبطال أحد أهم الإنجازات الأساسية لإسرائيل، وستعتمد إلى ترميم منظومتها الصاروخية، معيدة بذلك بناء العنصر الرئيسي في قدرتها على الردع في مواجهة إسرائيل. فإذا كانت هذه هي السياسة التي ستعتمدها، فإنه سيكون من الصعب الموافقة على عناصر اتفاق ثابت بين الطرفين.

وحتى لو جرى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، فإنه سي طرح مسألتين مهمتين: الأولى: ما هي آليات المراقبة الناجعة التي يجب إنشاؤها لمنع استمرار تهريب السلاح إلى القطاع؟ وهل مصر مستعدة

أو تخفيفه، والامتناع من الاغتيالات والخطوات العسكرية الأخرى في القطاع، وذلك في مقابل امتناع "حماس" من إطلاق الصواريخ على إسرائيل ومهاجمتها. ويسمح هذا للحركة بأن تقول للجمهور الفلسطيني في القطاع أنها انتصرت في المواجهة مع إسرائيل، وإن هذا الانتصار أثمر إنجازات على الأرض. ومع ذلك، ثمة جانب آخر لهذه الإنجازات. فقد سارعت "حماس" إلى إعلان أنها ستعيد بناء قدرتها العسكرية وتطويرها، ولا سيما في المجال الصاروخي، وأنها ستواصل الاعتماد على المساعدة العسكرية والمالية اللتين تقدمهما إيران. لكن من الواضح أن إعادة بناء منظومة الصواريخ، اعتماداً على عمليات تهريب السلاح إلى القطاع، ستمنع أي احتمال حقيقي لتخفيف الحصار من جانب إسرائيل، هذا من دون الحديث عن رفعه. علاوة على ذلك، فإن "حماس" لم تكن يوماً راغبة في أن تكون معتمدة اعتماداً كبيراً على المساعدة من إيران، فكم بالأحرى الآن في الوقت الذي ابتعدت فيه عن سورية وتريد الاقتراب من مصر. ومن الممكن ألا يلاقي تجدد تهريب السلاح من إيران إلى القطاع، وتوطيد العلاقات بين إيران و"حماس" والتنظيمات الأخرى، قبولاً من مصر والرأي العام العربي السنّي وحكومات الغرب التي انتقدت إيران كونها ساهمت في تطور الأزمة الأخيرة.

### انعكاسات مستقبلية

ينبغي لنا أن نشدد على أن تحليل الميزان العسكري الذي عرضناه ليس

"حماس" والتنظيمات الأخرى في إعادة بناء منظوماتها الصاروخية، وعززت حجم الردع الناجم عن ذلك إزاء إسرائيل، صار محتملاً أن تستجيب لإغراء استفزاز إسرائيل من جديد؛ الثاني، أن "حماس"، على عكس حزب الله في لبنان، لا تستطيع تجاهل وزن التنظيمات الأخرى الموجودة في القطاع، فضلاً عن أنه من الممكن الافتراض أن إيران ستعود إلى "التدخل" في شؤون القطاع، من خلال علاقاتها بـ "الجهاد الإسلامي"، واعتماد "حماس" المتزايد على المساعدة العسكرية والمالية التي تؤمنها لها إيران، وأنها ستحاول دفعهما نحو مزيد من التطرف. لكن إذا كانت "حماس" معنية بالمحافظة على الهدوء فترة طويلة، فمن المحتمل أن تكون قادرة على فرض إرادتها على التنظيمات الصغيرة، غير أن هذا الأمر ليس مضموناً، وسيظل احتمال حدوث تدهور جديد مطروحاً مستقبلاً.

وترتبط هذه المسائل بمسألة عامة أخرى هي: هل حققت إسرائيل أهداف عملية "عمود سحب"؟ وهي بالنسبة إلى إسرائيل: تعزيز قدرة ردعها في مواجهة "حماس" والتنظيمات الأخرى في القطاع؛ تدمير منظومة الصواريخ البعيدة المدى وإلحاق الضرر بمنظومة الصواريخ القصيرة المدى؛ تأمين فترة طويلة نسبياً من الهدوء بالنسبة إلى سكان الجنوب. من المبكر تقديم إجابات واضحة عن هذه المسألة، لأن النتائج السياسية للعملية لم تكتمل بعد، ولأن "حماس" بحاجة إلى وقت كي تستنتج خلاصاتها مما حدث. وفي هذه المرحلة من الممكن تقديم خلاصتين:

وقادرة على منع التهريب بعد أن فشل نظام مبارك في ذلك؟

**الثانية:** هل "حماس" مستعدة للمحافظة على وضع التهدئة مدة طويلة؟ وفي حال حدوث ذلك، هل هي مستعدة وقادرة على الدخول في مواجهة مع التنظيمات الصغيرة في القطاع، وأن تفرض عليها وقفاً طويلاً لإطلاق النار؟

في هذه المرحلة ليس هناك إجابة عن هذه الأسئلة. ومع ذلك يمكن الافتراض أن "حماس" ستفضّل على الأقل في المرحلة القريبة المقبلة المحافظة على الهدوء من ناحيتها، وذلك لعدة أسباب: الضربة العسكرية التي تلقتها والتي سيكون لها تأثير ردعي قوي؛ الخسائر والأضرار التي تكبدتها البنية التحتية العسكرية؛ لأن إسرائيل أثبتت امتلاكها قدرة تدميرية شديدة لا يستهان بها ضمن مجال التحرك السياسي، بينما بدا خلال العملية أن "حماس" لا تملك دعماً حقيقياً من الخارج. كما يمكن الافتراض أنه سيكون لمصر قدر من التأثير من شأنه لجم "حماس"، وإذا ما كانت إسرائيل مستعدة للتخفيف من الحصار على القطاع فإن من مصلحة الحركة المحافظة على ذلك. وستضطر قيادة "حماس" إلى أن تجري نقداً ذاتياً، وسيكون عليها في إثر عمليتين عسكريتين إسرائيليتين كبيرتين، وعدد لا يحصى من العمليات المحدودة، أن تسأل نفسها: هل هي مستعدة لمواصلة تحميل سكان غزة المعاناة والضائقة مستقبلاً؟ لكن ثمة عوامل أخرى قد تؤدي إلى تآكل مصلحة "حماس" في المحافظة على الهدوء، هي: الأول، أنه كلما نجحت

الثانية: حتى لو سلّمنا بأن العملية الأخيرة عززت قوة إسرائيل الردعية في مواجهة "حماس"، فإنه ليس واضحاً إلى متى سيستمر هذا الهدوء، نظراً إلى أن نتائج العملية لم تستقر بعد، وإلى وجود أوضاع قد تؤدي إلى تجدد التدهور. ■

الأولى: يبدو أن النتائج العسكرية للعملية أوجدت الشروط التي جعلت من مصلحة "حماس" المحافظة على الهدوء، وذلك بسبب الضربة العسكرية التي تلقتها، وأيضاً بسبب التدخل المصري الذي يهدف إلى منع حدوث تدهور جديد.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## فلسطين

دروس الماضي وتحديات الحاضر

واستراتيجيات المستقبل

١- فلسطين والفلسطينيون

تحرير

جميل هلال

١٧٧ صفحة ١٢ دولاراً